

المشكلات النفسية والاجتماعية للمهاجرين غير الشرعيين: دراسة ميدانية على عينة من المهاجرين بمراكز الإيواء بالجبل الأخضر

د. أبوبكر عبد الجواد أبوبكر (أستاذ مساعد بقسم علم النفس جامعة عمر المختار - القبة)

Abubaker.Almabruk@omu.edu.ly

د. عمر موسي بوحردة (أستاذ مشارك بقسم علم الاجتماع جامعة عمر المختار - القبة)

Omar.aboharda@omu.edu.ly

أ. يونس ميلود بوعروش (محاضر مساعد بقسم علم الاجتماع جامعة عمر المختار - القبة)

الملخص:

حاولت هذه الدراسة التعرف على بعض المشكلات النفسية والاجتماعية للمهاجر كونه إنسانا أثرت فيه ظروف معينة دفعته للهجرة، وخلقت لديه مشاكل نفسية واجتماعية أثرت في نظرته لنفسه وللمجتمع، وكذلك المشاكل التي يسببها المهاجر غير الشرعي للمجتمع، واستخدمت الدراسة للتعرف على هذه المشاكل المنهج الوصفي التحليلي عن طريق الاستبيان، مع إجراء مجموعة من المقابلات، مع عدد من الخبراء والمسؤولين وعدد من المهاجرين غير الشرعيين، وتوصلت إلى عدة استنتاجات من أهمها: أن المهاجرين ونتيجة لتعرضهم للأذى والابتزاز وتجميعهم في (مخازن) تمهيدا لبيعهم؛ هذا الأمر ولد لديهم حالة من القلق واليأس والشعور بالدونية، وفقدانهم الأمن النفسي والطمأنينة وغياب الطموح، وكردة فعل لذلك زادت معدلات الجريمة المتمثلة في التنوير والنصب وتسويق المخدرات من قبلهم نوع من ردة الفعل السلبية تجاه المجتمع الذي استقبلهم، بل وتشكلت عصابات ليلية لم تكن معروفة من قبل اعتبرت تهريب هؤلاء المهاجرين سوق رائجة، من حيث إدخالهم للبلاد واستخدامهم في جرائمهم وتوظيفهم حتى للقتل والإرهاب مقابل دفع مبالغ مالية لهم.

كلمات دالة: المهاجرون غير الشرعيين، المشكلات النفسية، المشكلات الاجتماعية.

Abstract

Recently, international commonalty began to focus on the illegal immigration the western Mediterranean, in particular after the proven link between this phenomenon with terrorism in the region. The aim of this study, therefore, was to identify the psychological and social problems of illegal immigrants. A total of illegal immigrants were participated in this study. A self-reporting psychological and social problems questionnaire and interview were used to collect data. The finding indicated that illegal immigrants are facing many psychological and social problems. Finding are discussed, and some recommendations and suggestions were pointed out.

Keywords: psychological; social; problems; illegal immigrants.

أولاً: المقدمة:

لا يكاد يخلو أي مجتمع من ظاهرة الهجرة، خاصة الهجرة غير الشرعية التي تتسم بالسرية والغموض وتحاك خيوطها في الخفاء، وتصاحبها الكثير من المشاكل، سواء للمهاجر نفسه، أو لدولته أو دول العبور أو التي يقصدها، إذ أن المهاجرين عادة يأتون من الدول التي تعاني من الأزمات والحروب، بحيث تجعل المواطن يهاجر من بلده الأصل إلى بلدان أو أماكن أخرى؛ وذلك رغبة في تحسين ظروفه الاقتصادية والاجتماعية وهربا من الحروب والكوارث والبحث عن أماكن أكثر أمنا، وفي بعض الأحيان تكون الهجرة إيجابية حتى على دولهم، ويتضح ذلك على سبيل المثال في المغرب سنة 2009 حيث بلغت تحويلات المهاجرين لدولتهم ما يفوق 5.5 بليون دولار، وفي تونس 3 بليون دولار، وفي الجزائر وصل الأمر أن تكون عائداتهم المصدر الثاني للعملة الأجنبية بالبلاد بعد النفط، إلا أن هذه الهجرات تخص الأدمغة كالأطباء والعلماء الذين تستقطبهم دول الشمال، وليس عامة الناس الذين لا يرغب في استقبالهم أحد، مما يترتب على هجراتهم معاناة وصعوبات نفسية واجتماعية من أجل التكيف مع التغيرات الجديدة (ذياب وبوعكاز، 2016: 33).

وتعد هذه الظاهرة من أهم الظواهر التي ترهق الأشخاص أنفسهم والمجتمع المحلي والدولي بمنظوماته الدولية، كما تسبب العديد من المشاكل للدول التي يسعى إليها المهاجرون وكذلك دول العبور، كنقل الأمراض والتأثير السلبي على بنية النسيج الاجتماعي لهذه الدول، مما قد يهدد الأمن القومي لها ويغير في التركيبة السكانية، ولعل هذه الصورة السابقة أوضحت أن هذا الشخص المهاجر اضطرارا هو شخص شرد من أسرته واضطر إلى مغادرة وطنه الأصلي تاركا وراءه تركيبته الاجتماعية وعلاقاته الوثيقة التي بناها حتى لحظة مغادرته مهاجرا خارج بلده، وبناء عليه فإن هذا الفرد "المهاجر" في حاجة إلى بناء بدائل جديدة من العلاقات والأطر الاجتماعية والمرجعيات النفسية، ومحاولة تحديد الأنا والهوية من خلال التكيف النفسي والاجتماعي مع هذه التغيرات التي طرأت عليه بشكل مفاجئ.

وظاهرة الهجرة في علم الاجتماع تعرف على أنها تبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة، حيث يعطي هذا بعدا اجتماعيا للهجرة من خلال التركيز على التغيير الاجتماعي الذي يطال الفرد أو الطبقة. وفي علم النفس تعرف الهجرة بأنها غريزة فطرية في الإنسان، أي استعداد فطري موروث لا يحتاج إلى تعلم، ويدفع الكائن إلى القيام بسلوك خاص في موقف معين، مثلها في ذلك، مثل غريزة التملك، وهنا اقترنت الهجرة في هذا التعريف بالفطرة، على اعتبار أن العوامل الداخلية السيكولوجية هي التي تدفع بالأفراد إلى القيام بهذا السلوك والمغادرة في شكل هجرة، والهجرة سواء كانت شرعية أو غير شرعية بالنسبة لبعض علماء النفس تشكل خبرة صادمة وإن كانت اختيارية (فيصل وآخرون، 2003: 33).

وكما ورد أيضا عن الرابطة الأمريكية للطب النفسي بأن الخبرة الصادمة والتعرض لحادث يشكل نوع من الصدمة بشكل مفرط في القوة والشدة والذي يتضمن خبرة شخصية مباشرة لحادث ينطوي على موت فعلي، أو تهديد بالموت أو إصابة شديدة أو تهديد للسلامة الشخصية والبدنية وهو من الأمور التي يتعرض لها المهاجر غير الشرعي في كل خطواته نحو المجهول، مثل هذه الأحداث تصيب الناجين في صميم صحتهم النفسية وأمنهم النفسي، وهو أحد الحاجات المهمة للفرد حسب ماسلو والتي تأتي في ترتيب الحاجات الفسيولوجية على سلم الحاجات (DSM-IV-1994).

وتشير بعض الدراسات النفسية بان من يتعرضون لتلك الأحداث الضاغطة سوف يعانون من صعوبات في تحقيق توافقهم النفسي والشخصي إضافة إلى توافقهم الاجتماعي مع المجتمع الجديد الذي هاجروا إليه، وقد يدركون أن بيئتهم الجديدة غير مساندة وأنها محبطة، مما يجعلهم يشعرون فيها بالخطر والتهديد والشعور بالألم والخوف وقد يؤدي مثل هذا الأمر إلى إصابته ببعض الاضطرابات النفسية (جبر، 1996).

فالهجرة غير الشرعية هي انتقال فرد أو جماعة من الأفراد من مكان إلى مكان آخر بطرق غالبا ما تكون سرية ومخالفة لقانون الهجرة والإقامة القانونية المتعارف عليه دوليا. ويصعب تحديد حجم الهجرة غير الشرعية، نظرا لطبيعة هذه الظاهرة ولكون وضع المهاجر السري يشمل أصنافا متباينة من المهاجرين فمنهم من يدخلون بطريقة غير قانونية إلى دول الاستقبال ولا يقومون بتسوية وضعهم من الناحية القانونية، الذين يدخلون دول الاستقبال بطريقة قانونية وبعد انقضاء مدة الإقامة القانونية لا يقومون بتسوية أوضاعهم وكذلك الأشخاص الذين يخالفون نصوص عقود العمل (محمود، 2003: 29). وقد تعطي الأرقام الآتية مؤشرا على كبر حجم هذه المشكلة؛ فقد بينت إحصائية الأمم المتحدة في العام 2014 أن عدد المهاجرين قد بلغ "60" مليون مهاجر أغلبهم من البلدان العربية (UNHCR, 2014).

وهناك زيادة واضحة في أعداد المهاجرين غير الشرعيين عبر ليبيا خصوصا بعد (2011)، ويعزى ذلك لغياب وانحياز أجهزة الأمن التابعة للدولة وانتشار استخدام المركبات الصحراوية بكثرة، حيث قدرت إيطاليا مثلا: عدد المهاجرين غير الشرعيين القادمين إليها عبر ليبيا بحوالي واحد مليون ونصف، أغلبهم من دول شمال أفريقيا (المصري، 2014: 196).

تعكس هذه الأرقام، حجم مشكلة الهجرة غير الشرعية، كما أن الآثار السلبية التي تنشأ بسبب الضغط على المدن المستقبلية والزيادة المفاجئة في عدد سكانها، مما قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة مثل النهب والسرقعة والاعتداءات وغيرها من الجرائم، وهناك من يرى أن معدلات الجريمة جاءت كردة فعل من قبل المهاجرين تجاه المجتمع وإلى فقدانهم الأمن النفسي والطمأنينة وغياب الطموح (نور وآخرون، 2008).

ثانيا: مشكلة الدراسة:

إن مشكلة المهاجرين تبدأ من عملية الانطلاق من بلدهم الأصلي الذي عانوا فيه من ندبات نفسية واجتماعية نتيجة الظروف التي حلت ببلداتهم ثم تأتي مرحلة معاناتهم النفسية والاجتماعية في طريق هجرتهم الاضطرارية، حيث يتعرض الكثير منهم لابتزاز عصابات التهريب التي تستخدم الممرات البرية والبحرية التي لا تخضع للرقابة والتفتيش من قبل رجال الحدود مقابل مبالغ مالية دون تقديم ضمانات أمنية وصحية خلال رحلة التهريب، والتي يتعرض فيها المهاجرون أحيانا للغرق وسط البحر والاستغلال لظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، وتضاف هذه المعاناة إلى ما تعرضوا له في بلدهم الأصلي من ضغوطات ومصاعب كثير سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إضافة إلى ما ينتظر هذا المهاجر في ملجأه الجديد من توقعات غير معروفة (هاشم، 2010)، فهم يعيشون في قلق دائم نتيجة لعدم شعورهم بالأمن والانتماء وانخفاض الروح المعنوية لديهم والإحباط بل والتفكير في الانتحار أحيانا نتيجة العزلة الاجتماعية والنفسية، وعليه تبقى الإضاءة النظرية هي الخطوة الأولى للبحث عن الحلول للتخفيف من هذه المشكلات والآثار السلبية للهجرة غير الشرعية. وبهذا تتحدد مشكلة هذه الدراسة من خلال الإجابة عن التساؤل الرئيسي الآتي:

ما أهم المشكلات النفسية والاجتماعية المترتبة عن الهجرة غير الشرعية؟ وينبثق عن هذا السؤال، التساؤلات الفرعية الآتية:

- 1- ما أهم المشكلات النفسية والاجتماعية للمهاجر غير الشرعي؟
 - 2- ما أهم المشكلات الاجتماعية والنفسية لبلد العبور أو التي يستقر بها المهاجر غير الشرعي؟
 - 3- هل توجد فروق في المشكلات النفسية والمشكلات الاجتماعية وفق بعض المتغيرات (العمر، مكان الهجرة أو بلد المهاجر، سبب الهجرة)؟
- ثالثا: أهمية الدراسة:** تتمثل أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

- 1-تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال تناوّلها لفئة مهمة من الأفراد "المهاجرين" والتي تؤثر في بنية المجتمع المحلي، ولم تلق العناية الكافية بالدراسة، على حد علم القائمين بالبحث، حيث أنّها مشكلة محلية وعالمية، ولها عدة تأثيرات نفسية واجتماعية، قد تلفي بظلالها على الفرد والمجتمع.
- 2- إن الكشف عن الأوضاع المعيشية للمهاجرين غير الشرعيين وتناولها بالدراسة، ومعرفة المشكلات النفسية والاجتماعية التي يعانون منها، توفر مادة بحث للمتخصصين في مجالي علم النفس وعلم الاجتماع، بحيث قد يوفر ذلك نوع من البيانات المرجعية، لدراسات لاحقة حول نفس الموضوع.
- 3-قد يساهم مثل هذا النوع من الدراسات في الحد من المشكلات والآثار السلبية الناتجة عن الهجرة غير الشرعية، سواء بالنسبة للمهاجر أو المجتمع، وذلك من خلال التوصيات التي قد تتمخض عن هذا النوع من الدراسات.

رابعا: أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- 1-التعرف على أهم المشكلات النفسية والاجتماعية الناتجة عن الهجرة غير الشرعية.
- 2-التعرف على الفروق في المشكلات النفسية والمشكلات الاجتماعية وفق بعض المتغيرات.

خامسا: تحديد المصطلحات:

تعريف الهجرة: Migration

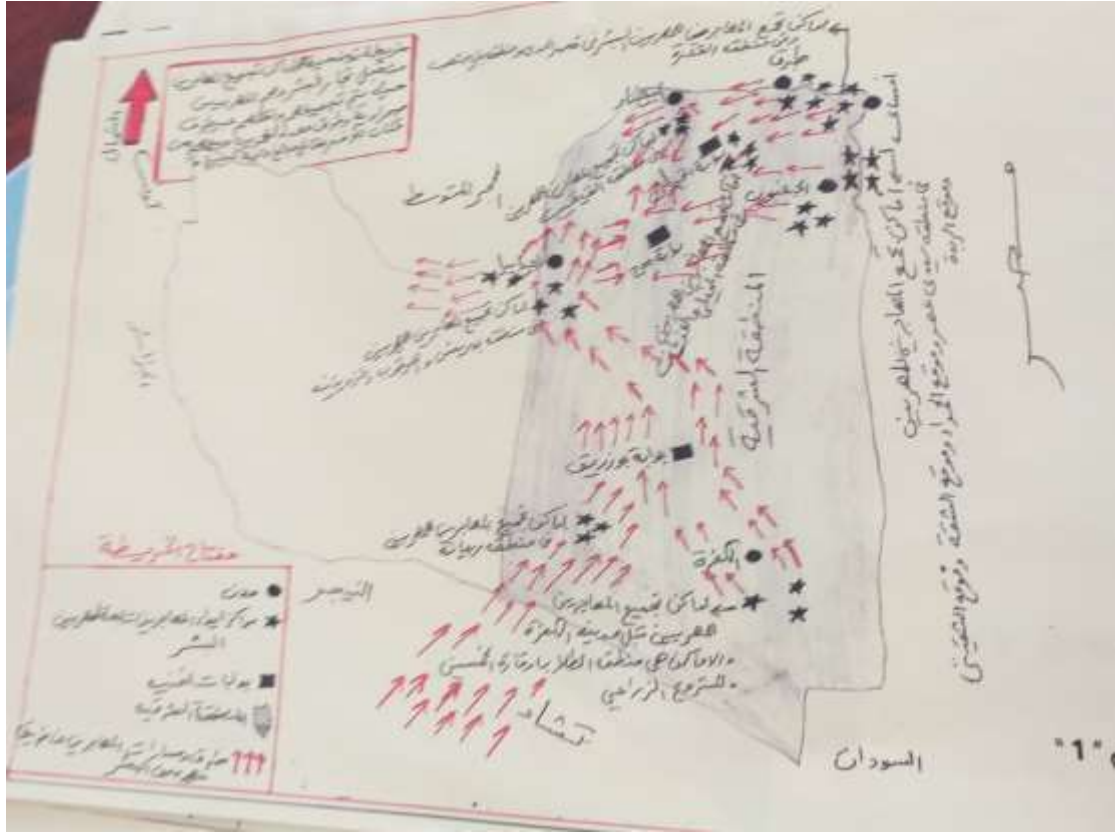
تعرف "بأنها انتقال الأفراد أو الجماعات من منطقة جغرافية معينة، إلى منطقة جغرافية أخرى" (المصري،2014).

ويقصد بالهجرة انتقال الناس من بيئة محلية معينة إلى بيئة محلية أخرى، داخل الدولة الواحدة، أو انتقالهم من مجتمع إلى آخر عبر الحدود السياسية أو الدولية، وتكون الهجرة بهذا المعنى داخلية إذا حدثت داخل المجتمع الواحد، كما هو الحال بالنسبة لهجرة الريفيين إلى المدينة، وخارجية إذا قام بها الأفراد إلى خارج بلادهم لفترة محدودة أو بصفة نهائية.

المخازن: وهو مصطلح جديد استحدثه المهربون ويقصد به مكان بعيد عن أنظار الجهات الأمنية يكس فيه المهاجرون ويجردوا من أغلب ممتلكاتهم؛ لتبدأ مرحلة بيعهم لمهربين آخرين يقومون بنقلهم لجهات أخرى يحدونها، وهذه المخازن عليها حراسة مشددة بأسلحة حديثة

خفيفة ومتوسطة، فكما لأجهزة مكافحة الهجرة مراكز إيواء للمهاجرين لهؤلاء المهريين مراكز تخزين للمهاجرين (جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية المنطقة الشرقية):

خريطة رقم (1) توضح انتشار المخازن لتجميع المهاجرين من قبل تجار البشر بالمنطقة الشرقية



المصدر: مركز مكافحة الهجرة غير الشرعية- شحات

ويعرف المهاجر: بأنه شخص غير مكان إقامته وتخطى الحدود السياسية، واستقر في منطقة سياسية جديدة سواء كانت دولة أو أمة (مُجَّد، 1990: 289).

كذلك حدثت عملية الهجرة بأنها "عملية انتقال أو تحول أو تغير فيزيقي لفرد أو جماعة من منطقة اعتادوا على الإقامة فيها إلى منطقة أخرى، أو من منطقة إلى أخرى داخل حدود بلد واحد أو من منطقة إلى أخرى خارج حدود هذا البلد.

وقد تتم هذه العملية بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير إرادتهم إنما باضطرارهم إلى ذلك سرا أو لهدف خططه المجتمع، وقد تكون عملية الانتقال والتحول في المكان المعتاد للإقامة من منطقة إلى أخرى، على نحو دائم أو مؤقت وهكذا (جلي، 1984).

تعريف الهجرة غير الشرعية:- وتعني أن المهاجر من دولة إلى أخرى قد انتهك قواعد الهجرة التي يتم تطبيقها على تلك التنقلات.

التعريف الإجرائي للهجرة غير الشرعية:- هي العملية التي ينتقل فيها الفرد من دولة خارجية إلى دولة ليبيا، دون الإلتزام بالإجراءات القانونية المحددة من قبل الدولة الليبية.

مفهوم المشكلة بصفة عامة:-

إن وجود مجتمع بدون مشكلات اجتماعية ونفسية هو مجتمع خيالي أو فاضل، والحقيقة الثابتة أن الحياة في أي مجتمع لها مظاهرها الإيجابية والسلبية، ولها مزاياها وعيوبها، وتشكل دراسة المشكلات الاجتماعية والنفسية جانبا مهما في فهم هذه الظواهر التي ترتبط بحياة فئات معينة من أفراد المجتمع كظاهرة الهجرة غير الشرعية، والتي قد تمس حياة المجتمع كله وبالتالي ينبغي العمل على اقتراح الوسائل والبرامج اللازمة للتخفيف من حدتها أو مواجهتها.

ليس من السهل الوصول إلى تعريف جامع مانع للمشكلات الاجتماعية والنفسية وذلك لطبيعة التنوع والتشابك والتداخل بين العناصر المكونة لها، ومن حيث صلتها بالبناء الاجتماعي واتصالها بثقافة المجتمع (الحوات وآخرون، 1995).

وفيما يلي نقدم بعض تعريفات للمشكلات الاجتماعية والنفسية:

تعرف المشكلة لغويا بأنها "المعضلة" كما ورد في معجم "لسان العرب" لابن منظور (حيل بينه وبين ما يريد ظلما).

وعرفها ديوي "بأنها حالة من الشك والإرباك تعقبها حيرة وتردد وتتطلب عملا أو بحثا للتخلص من هذه الحالة واستبدالها بحالة رضا وشعور بارتياح" (بوحدرة، 2014).

المشكلات النفسية :-

يعرفها "أبو رغيف" بأنها مجمل المعاناة التي يعاني منها الفرد في حياته والتي يتعرض لها بحكم ضغوط البيئة والتي تترك بصماتها على سلوكه (جاسم، 1981: 13).

وتعرف المشكلة النفسية أيضا بأنها الصعوبة في علاقات الشخص بغيره أو إدراكه للعالم من حوله أو في اتجاهاته نحو ذاته مع وجود مشاعر القلق والتوتر لديه وعدم الرضا عن السلوك الخاص به، مما يترتب عليه عدم الكفاءة وعدم الرغبة وعدم القدرة على الأداء الفعال في المجالات النفسية.

المشكلة الاجتماعية :-

يقول "دسوقي" بأن المشكلة هي صراع بين موقف متغير وبين المعايير والقيم التي يتعين مواجهته في إطارها، وفي موقف آخر، ينظر إليها باعتبارها الموقف الاجتماعي الذي يحس الكثير من الناس نحوه بعدم الرضا أو الانزعاج (دسوقي، 1985: 391).

ويقدم "الشيباني" تحديدا لمفهوم المشكلات الاجتماعية بأنه تلك الصعوبات ومظاهر الانحراف والشذوذ في السلوك الاجتماعي، ومظاهر سوء التكيف الاجتماعي التي يتعرض لها الفرد فتقلل من فاعليته وكفاءته الاجتماعية، وتحد من قدرته على بناء علاقات اجتماعية ناجحة مع الآخرين، وعلى تحقيق القبول الاجتماعي المرغوب (الشيباني، 1976: 322).

نستخلص من التعريفات الخاصة بالمشكلة الاجتماعية أنها نتاج تعارض رغبات الفرد وقيم ومعايير المجتمع أو الموقف الاجتماعي الذي يحس الفرد فيه بعدم الرضا والتوتر والقلق والانعراج . وهي حالة أو ظرف ينشأ بين الأفراد وبيئاتهم مما يؤدي إلى استجابات فيها نوع من الخرق للقيم والمعايير الاجتماعية ومنها الأسرية. كما أنها تعني المواقف والظروف التي يرى المجتمع فيها تهديدا لكيانه وأنظمتها الثابتة.

التعريف الإجرائي للمشكلات النفسية والاجتماعية التي تواجه المهاجرين غير الشرعيين:-

هي كل ما يواجه المهاجر غير الشرعي من عوامل تؤثر في العلاقة بينه وبين ذاته وبينه وبين أسرته والمجتمع في إطار تفاعله مع البيئة المحيطة، به وتحدد من خلال مقياس المشكلات المستخدم في هذه الدراسة (ماهر، 1986: 5).

وهذا ما سيتم من خلال الدرجة المتحصل عليها الفرد "المهاجر" على مقياس المشكلات المستخدم في هذه الدراسة، بعد التأكيد على الخصائص السيكومترية (الصدق والثبات).

سادسا: الإطار النظري: -

النظرية الاقتصادية: مثلا تنظر للهجرة غير الشرعية من منظور اقتصادي وذلك بأن هناك عوامل طرد تتمثل في البطالة والفقر وضيق العيش في دولهم الأصلية، تقابلها عوامل جذب تتمثل في توفر فرص عمل وحيوة كريمة في الدول المستقبلية، والإنسان عادة يبحث عن الأماكن التي يجد فيها سبل العيش، ولو أدى ذلك إلى المخاطرة. ووفقا لذلك تفهم الهجرة غير الشرعية باعتبارها ناتجة عن الشعور بالحرمان وضيق العيش في الموطن الأصلي والذي يدفعه إلى البحث عن بيئة بديلة يستطيع أن يشبع فيها احتياجاته ويحقق طموحه (المصراي، 2014: 200)، ويندرج تحت ذلك أيضا المنظور الماركسي للظاهرة، إذ يعتبر أن اليد العاملة المهاجرة جزءا من البنية الرأسمالية باعتبارها الطبقة الخادمة للطبقة الرأسمالية وبدورها تحافظ على وجودها، لكونها تزودهم بيد عاملة رخيصة وتراكم رأس المال، وتخلق انقسامات داخل الطبقة العاملة تستفيد منها الطبقة المالكة، وتعطي الحلول في أوقات الأزمة لسهولة التخلص منها فلا تخلق تضخم، أيضا الماركسية تعتبر ظاهرة الهجرة وفق التقسيم الدولي والعلاقات الدولية للعمل، تقسم إلى دول مراكز ودول محيط أو أطراف تحافظ على التوازن وزيادة الإنتاج (Meyers, 2004:60).

ونظرية الأمن الاجتماعي: استخدم هذا المفهوم منذ إنشاء عصبة الأمم في 1921، إذ يقوم على تشكيل قوى دولية تمنع أي خلل للوضع القائم وذلك بإحباط الاعتداءات التي قد تقوم بها بعض الدول ضد أخرى، وتركز في حل الخلافات على الحوار وتعتبره شكلا من أشكال الأمن الجماعي، ويشرك حلف الأطلسي دول الضفة الجنوبية للمتوسط في الحوار والتهديدات الأمنية التي تطال المنطقة، المتمثلة في: الإرهاب الدولي والهجرة غير الشرعية والتي أصبحت تتعاظم في أحضان الهجرة نفسها (المهون، 2006).

أما نظرية صراع الحضارات: وتسمى أيضا الواقعية وهذه النظرية ترتبط بالاختلاف الثقافي والحضاري بين ضفتي المتوسط والنظر إلى الهجرة الآتية من الجنوب تهديد ثقافي وديني وسياسي للقيم في الشمال والجنوب، وتعتبر الجوانب الاقتصادية والاجتماعية أقل أهمية أمام مصلحة القوة والنفوذ، وهذا ما جعلها تضع قيودا على الهجرة، فهي تشجع الهجرة إليها وقت الحاجة إليها فقط ووفق شروط تتضمن حتى الجنس والمهارة (Claudesmouts, 1998: 256).

التفسير الاجتماعي والنفسي لظاهرة الهجرة: التفسير الاجتماعي والنفسي عادة تفسير متكامل يرى المهاجرين على أنهم حلقة تؤثر فيها ظروف عدة، فالثقافة الخاصة بالمجتمع لها تأثيرها على قرار الهجرة، وكذلك التغيرات التي تصاحب المجتمع والنسق الاجتماعي للبيئة وقدرتهم على التكيف، وخصائص الشخصية كالعمر والمستوى التعليمي والوضع المهني، فغالبا الشباب هم أكثر تحمسا للهجرة (سمير، 2007: 54).

سابعا: الدراسات السابقة: سنقوم بعرض الدراسات السابقة حول هذا الموضوع حسب التسلسل التاريخي:

دراسة عيد (2009)، بعنوان "دراسة نفسية للهجرة غير الشرعية واللجوء في ظل نظرية ماسلو للحاجات"، هدفت إلى دراسة المشكلات والحاجات النفسية للمهاجر وتوصلت إلى أن الحاجة إلى الأمن تعد ضرورة قصوى تدفع الفرد إلى الهجرة، ثم ينبثق لديه رغبة عكسية للرجوع والبقاء في الوطن من أجل تحقيق التوافق النفسي والاستقرار. كما أشارت الدراسة إن سلوك حرق الأوراق يقوم به المهاجر غير الشرعي من أجل تحقيق الأمن بالابتعاد عن الوطن الذي يعاني من الأزمات، والسعي نحو مصادر أخرى تلبي هذه الحاجة للأمن.

و**دراسة كل من السعيد وعدوان (2013)،** "هدفت إلى الكشف عن المشكلات النفسية الناتجة عن الهجرة غير الشرعية على عينة من المهاجرين غير الشرعيين في فرنسا وتوصلت إلى أن أهم المشكلات النفسية لديهم هي غياب الشعور بالأمن، فقدان التوازن النفسي، الحنين للعودة للوطن ومشكلة صعوبة اندماج المهاجرين داخل المجتمع الفرنسي.

دراسة الزنتاني (2013)، بعنوان " آثار الهجرة الإفريقية غير الشرعية إلى أوروبا على بلدان العبور"، هدفت إلى معرفة الآثار المترتبة من الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا إلى الدول الأوروبية، والجهود المحلية والدولية لمكافحةها، وكيفية علاج آثارها السلبية، وقد بينت الدراسة تأثيراتها السلبية المتمثلة في ارتفاع نسبة الجرائم والنصب والاحتيال والشعوذة وتزوير العملة وتهريبها والممارسات الجنسية غير الشرعية وانتشار المخدرات وترويجها وشرب الخمر وإدمانه بين الشباب الليبي وسرقة السيارات وانتشار ظاهرة التسول وتكوين عصابات للتهريب البشر والتجارة في الأعضاء البشرية، وانتشار الأمراض المعدية وخلق سوق سوداء، وبيع بضائع فاسدة، وانتشار الرشوة بين رجال الأمن والموظفين نظرا لدفعهم السخي وتقليد بعض الشباب لهم في بعض عاداتهم، أما الفوائد فهي لا تكاد تذكر كرخص الأيدي العاملة، وإن كانت أثرت على ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب.

دراسة المصري (2014)، بعنوان " الهجرة غير الشرعية، بالمجتمع الليبي"، هدفت إلى التعرف على أهم خصائص المهاجرين غير الشرعيين الموقوفين بمركز قنفودة ببنغازي، ومعرفة العوامل التي دفعتهم إلى هجر مواطنهم والسفر إلى ليبيا دون غيرها، وتوصلت إلى أن الأسباب الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في تدني أوضاع المهاجرين في بلدانهم الأصلية وتوفر فرص عمل في ليبيا غير احترافية كالرعي وأعمال البناء

والأعمال اليدوية كانت أسبابا قوية لقصدتهم لليبيا بحثا عن عمل، ووجد أن أغلب أعمار مجتمع الدراسة لا يتعدى 26 عاما، وأغلبهم متعلمين، كما أن أغلبهم فضلوا أن يغامروا دون اصطحاب أسرهم رغم أن علاقتهم بأسرهم متماسكة، إلا أن نسبة كبيرة من مجتمع الدراسة ليست لديهم بطاقات صحية رغم أن هذه البطاقات حسب نسبة كبيرة منهم يمكن أن يتحصل عليها عن طريق الرشوة.

دراسة الدغاري (2016) بعنوان "مخاطر الهجرة الغير الشرعية من أفريقيا إلى أوروبا والسياسات المتخذة لمكافحةها"، هدفت إلى إلقاء الضوء على المشاكل التي يتعرض لها المهاجرون غير الشرعيين، واستخدمت المنهج التاريخي والمنهج التحليلي والوصفي، وتوصلت إلى أن هذه الهجرات غير الشرعية تجلب الأمراض والبطالة والفقير والجريمة والمخدرات والإرهاب مما أدى إلى إيجاد سياسات جادة لمكافحةها.

دراسة فكرون والجد (2017)، بعنوان " واقع الهجرة غير الشرعية" هدفت إلى التعرف على أسباب ودوافع الهجرة، والآثار المترتبة عن الهجرة غير الشرعية على الدول المصدرة والعبور والمستقبلية، وافترضت الدراسة أن نجاح الجهود المبذولة في معرفة الأسباب والدوافع وراء الهجرة يساهم في تخفيف عبئها على الدول ويوضح سبل علاجها، واستخدمت في ذلك المنهج التاريخي والتحليلي ومنهج دراسة الحالة، وتوصلت الدراسة إلى أن من أهم أسباب الهجرة هي تدني المستويات الاقتصادية والتنمية والأجور في بلدانهم، وكذلك عدم الاستقرار السياسي نتيجة الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة والصراع على السلطة، كما أن غالبية الحلول التي طرحت لمكافحة الهجرة من قبل دول العبور والمستقبلية حلول أمنية أثبتت أنها غير عملية.

دراسة أبوزيد (2019)، بعنوان " الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي"، هدفت إلى التعرف على الأوضاع التي سببتها الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على الأمن القومي الليبي، واستخدمت في ذلك المنهج التاريخي والوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أن هناك ارتباط إيجابي بين الهجرة غير الشرعية والتأثير السلبي على الأمن القومي الليبي، إذ بلغت الهجرة غير الشرعية خلال عام 2018 فقط 704 ألف مهاجر غير شرعي سببوا مشاكل أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية للدولة، إضافة إلى أن أغلبهم استغللتهم داعش في تحقيق عائدات مجزية للصرف على مشاريعهم مقابل تهريبهم إلى ليبيا.

الهجرة غير الشرعية في ليبيا ومراكز الإيواء والمشكلات التي تعترضها:

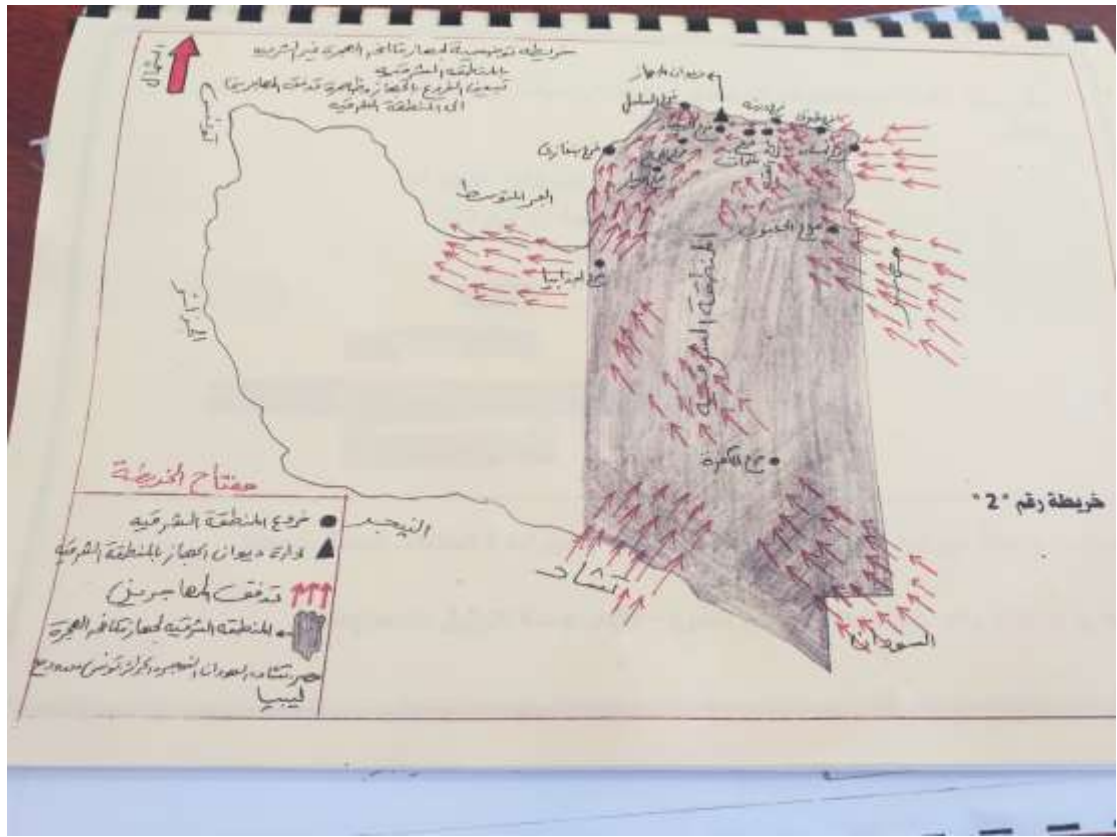
أولا: البعد الاجتماعي والثقافي لدول الجوار الليبي:

تعتبر ليبيا بحكم موقعها المتميز، دولة جاذبة بكل المقاييس سواء على الصعيد الداخلي فهي دولة نفطية ومتزامية الأطراف وبها موارد كثيرة وعدد سكانها قليل ولا يجذب العمل العضلي (بوحردة: 2014). وكذلك على الصعيد الخارجي فهي تطل على امتدادات جغرافية لدول أغلبها فقيرة مثل السودان وتشاد والنيجر ومصر بطول 4600 كم يصعب مراقبتها والسيطرة عليها لكبرها وصعوبتها، وهذه الدول امتداد لدول أخرى في العمق الإفريقي فقيرة أيضا وتعتبر ليبيا هي المنفذ الأهم لعبور المهاجرين إلى أوروبا باعتبار طول شريطها الساحلي نحو 1900 كم، وهو مواجه تماما للشواطئ الأوروبية منها وهشاشة الوضع الأمني وهي عوامل جميعها تجعل منها دولة جاذبة لشعوب أغلب الدول المجاورة (المصراي، 2014: 14).

ثانيا: مراكز إيواء المهاجرين بالمنطقة الشرقية:

يوجد في المنطقة الشرقية حوالي (14) مركز إيواء تتبع لجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية الذي يتبع بدوره وزارة الداخلية، وهذه الفروع موزعة كالآتي:- الكفرة، اجدايبا، الواحات، بنغازي، المرج، الساحل، الأبيار، البيضاء، القبة، درنة، طبرق، الجغبوب، أمساعد، ومركز شحات وهو الوحيد الذي به إيواء للعنصر النسائي (إحصائيات جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية المنطقة الشرقية)، وتعاني المراكز من نقص في التجهيزات ومن كون معظمها لم يتم بناؤه وفق معايير ومواصفات تتفق مع الغرض الذي بني لأجله، والمفترض أن يتم إيواء المهاجر بما لساعات أو أيام فقط إلا أن أغلب المهاجرين يضطرون للبقاء فيها لشهور طويلة يعانون من الفراغ وانعدام هدف واضح ورؤيا معلومة عن مستقبل كل منهم (الكميشي، 2017).

خريطة رقم (2) تبين مراكز مكافحة الهجرة غير الشرعية وطرق تدفقهم على المنطقة الشرقية



المصدر: مركز مكافحة الهجرة غير الشرعية شحات

ثالثا: المهاجرون:- بين تقرير الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الذي قدم في شهر فبراير 2018، أن المهاجرين يتعرضون للاحتجاز التعسفي والتعذيب، بما في ذلك الاغتصاب والاختطاف طلبا للقدية، والابتزاز والتشغيل القسري، وأعمال القتل غير المشروع، كما لاحظت بعثة الأمم المتحدة من خلال زيارتها لمراكز الإيواء الاكتظاظ الشديد والظروف الصحية المروعة، وسوء التغذية، وندرة تقديم الرعاية الصحية، كما أوضحت في تقريرها السلوك المتهور في معاملة المهاجرين من قبل خفر السواحل أثناء عمليات الإنقاذ والاعتراض في البحر (الأمم المتحدة، 2018). وفي تصريح للسيد الطيب عقيلة - رئيس لجنة حصر العمالة الوافدة يقول فيه: بدأنا خلال الشهرين الماضيين بحصر

الإحصائيات الأولى ووجدنا قرابة 15% يعانون أمراض معدية سواء كانت هذه الأمراض على صعيد الإيدز، الوباء الكبدي وحتى الأمراض التي انقرضت من فترة طويلة ظاهرة مثل الزهري (الكيميبي، 2017).

ويأتي موقف ألمانيا متزامناً مع صدور تقرير أعدته سفارتها في النيجر يوثق حالات إعدام وتعذيب وانتهاكات ممنهجة لمهاجرين في مراكز الاحتجاز في ليبيا، التي وصفها التقرير بـ«معسكرات احتجاز» خاصة، تديرها شبكات التهريب، وفق ما نقلت جريدة « فيلت ام زونتاج» الألمانية. ونقل التقرير وقوع «عمليات إعدام كثيرة لمهاجرين لم يستطيعوا دفع أموال للمهربين، وتعذيب واغتصاب وابتزاز». وتحدث التقرير عن انتهاكات ممنهجة وخطيرة لحقوق الإنسان في حق المهاجرين. وتحدث شهود عيان عن تنفيذ خمس عمليات إعدام بالرصاص أسبوعياً، في أحد مراكز الاحتجاز، تنفذ كل يوم جمعة، «لإفراح المجال لمزيد من المهاجرين وبالتالي زيادة أرباح المهربين» (تقرير ألماني: تعذيب وانتهاكات «ممنهجة» في حق المهاجرين بليبيا، 2017).

إن مشكلة الاندماج في المجتمع الجديد والتكيف معه تولد لدى المهاجر غير الشرعي الشعور بالعزلة الاجتماعية والنفسية، وضعف الهوية لدى البعض، جراء انتقاله من البيئة والمجتمع الذي ألفه إلى آخر جديد غير مألوف مصحوب بالشعور بالحزن والأرق، وحالات من القلق في المراحل الأولى من الهجرة، ثم الخوف من المجهول يضاف لذلك شعور المهاجر بالخسارة وفقدان المنزل والأصدقاء والأقارب وفقدان الطمأنينة والاستقلال، انطلاقاً من ذلك فإن غالبية المهاجرين غير الشرعيين يعيشون في قلق دائم نتيجة لعدم شعورهم بالأمن والانتماء واحترام أنفسهم أو أنهم حققوا ذاتهم وانخفاض الروح المعنوية لديهم والإحباط بل والتفكير في الانتحار (مُجد، 1994، 51).

رابعا: أسباب الهجرة وعوامل التكيف:- عندما تقوم بنقل نبتة ما من تربة إلى تربة جديدة، وبغض النظر عن نوعية التربة الجديدة، ستعرض هذه النبتة إلى انتكاسة في نموها، في المرحلة الانتقالية على الأقل. هذا ينطبق بشكل مباشر على جميع الكائنات الحية، التي تضطر إلى تغيير موطنها، بإرادتها أو قسراً؛ فقد تشعبت جذورها وتمددت إلى مصادر الطاقة، وأما نقلها، فهو بالضرورة تقطيع لبعض هذه الجذور، ينطبق ذلك على مهاجر ترك وطنه وأهله ومحيطه الاجتماعي الذي أصبح طارداً له وذهب إلى منطقة جاذبة بإمكانياتها اقتحمها دون موافقة منها، والذي دون أدنى شك سيشكل مشاكل عديدة سواء للمهاجر نفسه أو للمجتمع الذي يهاجر إليه.

لعل من أسباب الهجرة كما يتفق أغلب الباحثين بصفة عامة:-

1- هو فشل نماذج التنمية وأزمة المديونية والظروف غير المستقرة للاقتصاد العالمي والعولمة إذ ساعدت في تفاقم ظاهرة الهجرة.

2- كذلك الدافع الاجتماعي المتمثل في زيادة نسبة السكان في دول أفريقيا خاصة ارتفاع نسبة الولادات في دول الجنوب أدى إلى فقدان السيطرة والتناغم بين النمو الديموجرافي والاقتصادي، جعلت نسبة كبيرة من السكان عاجزين عن تحقيق أحلامهم ومتطلبات حياتهم مما ولد لديهم شعور بأنهم يمكن أن يحققوها عبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

3- كذلك ضعف التعليم والانقطاع عن الدراسة حال دون حصول أغلب المهاجرين على وظيفة لائقة في بلادهم مما شجع على مغادرتهم لبلادهم بحثاً عن فرص العيش (فكرون، الجد، 2017: 136).

4- يضاف إليها تناقص الموارد والنمو السكاني المطرد والأزمات والكوارث الطبيعية إضافة إلى اتساع رقعة القتال في مناطق واسعة في بعض الدول العربية والإفريقية.

5- وبالرغم من اختلاف الهدف من الهجرة فإن العامل الاقتصادي يأتي في المقام الأول، ويبدو ذلك واضحاً في سعي أكثرية المهاجرين للانتقال إلى الدول الغنية وإلى الدول الأكثر تقدماً والحصول على فرص عمل بأجر مرتفع إذا ما قورن بدخلهم في بلدانهم بمعنى أن الدولة التي يهاجر لها الفرد تتمتع بعوامل وقوة جذب في حين أن مكان الإقامة الأصلي يتمتع بقوة طرد، فهجرة الشباب جاءت كردة فعل لهؤلاء المهاجرين تجاه المجتمع نتيجة فقدانهم للاهتمام والرعاية والعناية والشعور بالمسؤولية وفقدان الأمن والطمأنينة وغياب الأمل عن المستقبل (نور وآخرون، 2008، 72).

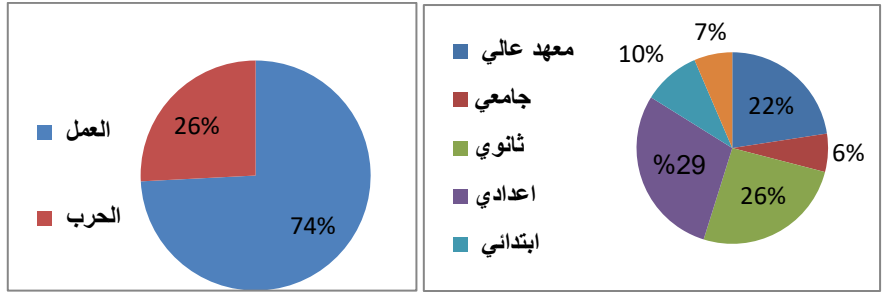
المشاكل التي تواجه المهاجرين أثناء عبورهم الأراضي الليبية إلى أوروبا:- تبين الإحصائيات أن ثلاثة أرباع الهجرة غير الشرعية القادمة من جنوب المتوسط تمر عبر ليبيا في طريقها إلى أوروبا، وذلك لقرب ليبيا من بعض الدول الأوربية ولل فراغ الأمني بعد 2011، (الكيمي، 2017). وهذه المشاكل تتمثل في:-

- 1- الخوف من إرجاعهم إلى دولهم من قبل السلطات الليبية بسبب عدم شرعية التواجد في ليبيا ودخول البلاد عبر منافذ التهريب.
 - 2- صعوبة التنقل لجهله بالأراضي الليبية خاصة عند الزيارة الأولى لها والموت في الصحراء جوعاً أو عطشاً بسبب عدم معرفة الطرق الصحراوية أو الوجهة الصحيحة للعبور.
 - 3- الاستغلال من قبل شبكات التهريب ووسطائهم لتمكين المهاجر من تحقيق حلمه بالهجرة.
 - 4- التعرض للخديعة عبر مكاتب التهجير الوهمية وعبور وسطاء وعملاء لشبكات تهريب مخادعة والتعرض للسرقة والابتزاز، التعرض للتشغيل بالسخرة وسرقة المجهود.
 - 5- التعرض للموت أو الملاحقة القانونية نتيجة الانضمام لشبكات الجريمة أو العصابات المسلحة.
 - 6- عدم الحصول على الرعاية الطبية المناسبة بسبب عدم القدرة على زيارة المراكز الصحية دون أوراق رسمية.
 - 7- عدم القدرة على تقديم شكوى أو تظلم وذلك بسبب دخول ليبيا والإقامة فيها بصورة غير قانونية.
 - 8- الاضطرار للعمل المجهد أو غير القانوني نتيجة شح فرص العمل والإقامة ضمن مجموعات في أماكن ضيقة تفتقر لأبسط شروط الحياة السليمة.
 - 9- التعرض لخطر العدوى بالأمراض المختلفة نتيجة التكدس في أماكن ضيقة (مخازن) بانتظار الترحيل نحو أوروبا.
 - 10- التعرض للابتزاز وللعنف المادي والجسدي لتوفير تكاليف الرحلة نحو أوروبا.
 - 11- التعرض للحجز في مراكز الإيواء بالمدن الليبية بانتظار الترحيل لبلد المصدر وفق جهود المنظمة الدولية للهجرة وتعاون السفارة المعنية بالمهاجر.
 - 12- مواجهة الضغوط النفسية نتيجة البعد عن الأهل والغربة أو نتيجة موت الأقارب خلال رحلة الهجرة في شقها البري أو شقها البحري.
- ثامنا: الإجراءات المنهجية للدراسة:

(أ) - منهج الدراسة: - اعتمد القائمون بالدراسة المنهج الوصفي، وذلك عن طريق استخدام استبانته التعرف على (مشكلات المهاجرين غير الشرعيين)، وكذلك المقابلة، والذي يحاول القائمون بالبحث من خلاله التعرف على أهم المشكلات التي تعترض المهاجرين غير الشرعيين بمراكز مكافحة الهجرة غير الشرعية بالمنطقة الشرقية.

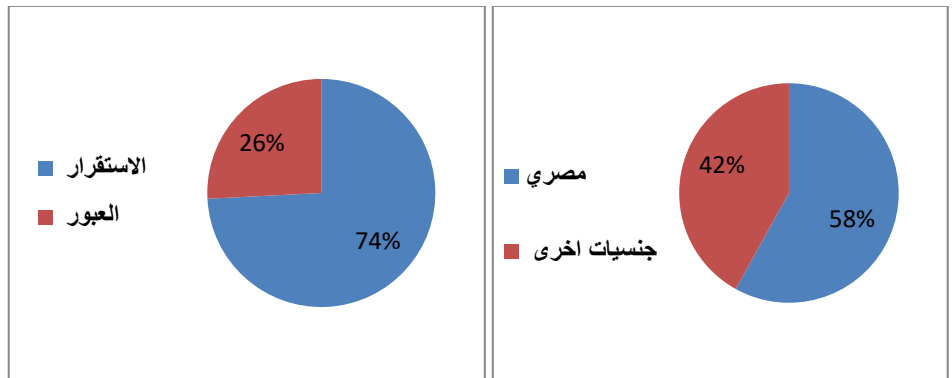
(ب) - حدود الدراسة: - تتمثل حدود الدراسة في عينة من المهاجرين غير الشرعيين من الذكور (الحدود البشرية)، في مركزي احتجاز المهاجرين شحات والبيضاء (الحدود المكانية)، زمن التطبيق 2019 - خلال شهر يونيو (الحدود الزمنية).

(ج) - الاجتماع وعينة الدراسة: - تمثل مجتمع الدراسة في المهاجرين غير الشرعيين المحتجزين بمراكز المنطقة الشرقية للعام (2018-2019) وعددهم (150)، خلال شهر 6-2019، وتكون عينة الدراسة في صورتها النهائية من (31) بمتوسط عمر (27) سنة وانحراف معياري (5.6) سنة.



نسبة العينة حسب سبب للهجرة

نسبة العينة حسب المستوى التعليمي



نسبة العينة حسب الدافع للهجرة

نسبة العينة حسب بلد المهاجر

(د) - أدوات الدراسة :-

1- اعتمد القائمون بالدراسة على قائمة "مشكلات المهاجرين" والهدف منها الإجابة عن تساؤلات الدراسة وقد قام القائمين بالدراسة بأعدادها معتمدين على السؤال المفتوح وبعد الدراسات السابقة في المجال والتي من أهمها "قائمة مُجَد ماهر للمشكلات" ، وتكونت الأداة بصورتها الأولية من جزئين رئيسيين هما، الجزء الأول ويتضمن معلومات شخصية تتعلق بالمستجيب، والجزء الثاني الذي تضمن فقرات مقياس

المشكلات، والتي تعبر في مجموعها عن المشكلات النفسية وعددها (8) والاجتماعية (8) والمشكلات العامة وعددها (9)، التي يعاني منها المفحوص "المهاجر غير الشرعي"، يستجيب لها المفحوص على مقياس (2) من البدائل تصحح (0 أو 1) درجة.

صدق الأداة: في أول فحص للبنود التي تتضمنها قائمة المشكلات المطبقة في الدراسة قام القائمون بالبحث بعرض الأداة على عدد (4)، من الأساتذة المتخصصين في علم النفس والقياس النفسي وعلم الاجتماع، حيث طلب منهم إعطاء آرائهم حول سلامة الفقرات ومدى انتمائها إلى المجال النفسي والاجتماعي والعام، ثم قمنا بجمع الملاحظات حولها وتعديلها حسب ما أشار المحكمون. وبعد دراسة الملاحظات والتوصيات اللازمة بالخصوص تم تطبيق الأداة على عينة استخراج الصدق والثبات وهي من نفس خصائص العينة الأساسية.

صدق الاتساق الداخلي: وهذه الطريقة تقوم على حساب الصدق من خلال معاملات ارتباط مفردات المقياس بالدرجة الكلية لكل بعد وكل نوع على حدة، وهي تزودنا بمعلومات عن التناسق الداخلي أو تجانس مكونات المقياس، ويساعد هذا في معرفة ما إذا كان المقياس يقيس سمة أو بعدا واحدا، كما يوفر قياس الاتساق الداخلي أدلة على ذات علاقة بالتكوين الفرضي للمقياس. (بلغ صدق الاتساق الداخلي للمقياس 0.80 حيث استخدم معامل ألفا كرونباخ). كما تم استخدام صدق الاتساق الداخلي بحساب معامل الارتباط بين درجات أفراد العينة في كل بعد بالدرجة الكلية للمقياس. وكانت قيم معاملات الارتباط كما يوضحها الجدول الآتي: **جدول (1) معاملات ارتباط المقاييس الفرعية ببعضها وبالدرجة الكلية للمقياس**

| المتغيرات | المشكلات النفسية | المشكلات الاجتماعية | المشكلات العامة | الدرجة الكلية |
|---------------------|------------------|---------------------|-----------------|---------------|
| المشكلات النفسية | 1 | | | |
| المشكلات الاجتماعية | **0.63 | 1 | | |
| المشكلات العامة | **0.83 | **0.66 | 1 | |
| الدرجة الكلية | **0.73 | **0.93 | *0.36 | 1 |

**دال عند (0.01)*دال عند (0.05)

يتضح من الجدول السابق أن جميع معاملات ارتباط المقاييس الفرعية ببعضها (عدا واحدا)، و بالدرجة الكلية للمقياس دالة إحصائياً، ويحقق هذا تمتعها بدرجة مرتفعة من الاتساق الداخلي في قياس أساليب التعلم المفضلة.

كما تم إجراء ثبات الأداة بطريقة التجزئة النصفية واستخدام معادلة سبيرمان-براون التصحيحية حيث بلغ (0.79).

(هـ)- إجراءات التطبيق:-

1- تم إعداد أداة الدراسة في صورتها النهائية.

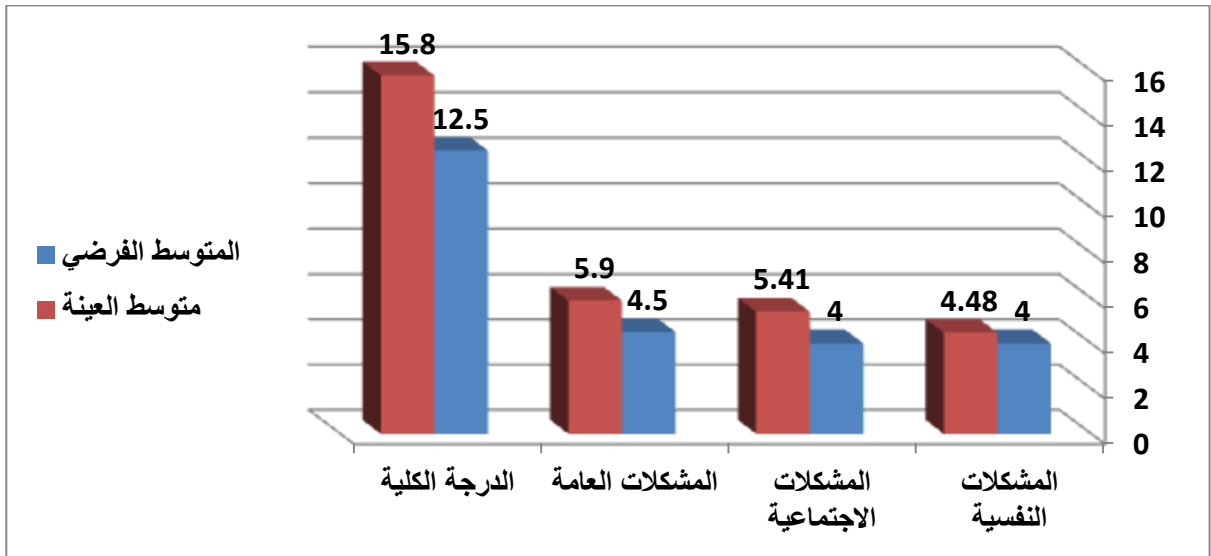
2- اختيار العينة النهائية (عرضت خصائص العينة بالدوائر البيانية الموضحة أعلاه)، وتكونت من (31) مهاجرا غير شرعيا بمركزي البيضاء وشحات (طبق عليهم الاستبيان)، واستخدام المقابلة لعدد (5)، من المهاجر غير شرعي و(5)، رجال الأمن.

3- تطبيق أداة الدراسة ورصد الدرجات لمعالجتها إحصائياً وذلك بعد إعطاء المفحوص حرية المشاركة والتأكيد على ضمان سرية المعلومات.

4- استخدم الباحثان الأساليب الإحصائية التالية بواسطة استخدام البرنامج الإحصائية SPSS: المتوسطات الحسابية ، والانحرافات المعيارية ، والرسوم البيانية، ومعاملات الارتباط، اختبار "ت" للعينات المستقلة.

5- صياغة النتائج وتفسيرها في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، ووضع مجموعة من التوصيات والمقترحات في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة الحالية من نتائجها.

عرض النتائج وتفسيرها: -سوف نقوم بعرض نتائج الدراسة حسب أسئلتها، ومحاولة ربطها بالنظريات والدراسات السابقة كلما أمكن، وللإجابة عن السؤال الأول " ما أهم المشكلات النفسية والاجتماعية للمهاجر غير الشرعي؟". سنقوم بعرض البيانات على هيئة أعمدة بيانية بالشكل الآتي:



شكل (1) الفروق بين المتوسط الفرضي ومتوسط عينة الدراسة على مقياس المشكلات.

السؤال الثاني: ما مستوى المشكلات النفسية والاجتماعية والعامية على مقياس المشكلات لدى المهاجرين غير الشرعيين؟ و للإجابة عن هذا التساؤل نقوم بعرض الجدول الآتي:

الجدول رقم (1) يعرض الفروق بين المتوسط الفرضي ومتوسط العينة على الدرجة الكلية والأبعاد لمقياس المشكلات (ن = 31)

| أبعاد المقياس | المتوسط الفرضي | المتوسط العينة | الانحراف المعياري | قيمة "ت" | درجة الحرية | مستوى الدلالة |
|---------------------|----------------|----------------|-------------------|----------|-------------|---------------|
| المشكلات النفسية | 4 | 4.48 | 1.28 | 2.09 | 30 | 0.05 |
| المشكلات الاجتماعية | 4 | 5.41 | 2.21 | 3.53 | 30 | 0.001 |
| المشكلات العامة | 4.5 | 5.90 | 1.92 | 4.06 | 30 | 0.001 |
| الدرجة الكلية | 12.5 | 15.80 | 4.60 | 4.00 | 30 | 0.01 |

من خلال الجدول رقم (1) والشكل رقم (1)، يظهر أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العينة (4.48)، والمتوسط الفرضي (4)، في بعد المشكلات النفسية عند مستوى دلالة إحصائية (0.05) (لصالح متوسط العينة)، وبعد المشكلات الاجتماعية بين متوسط العينة (5.41)، و المتوسط الفرضي (4)، عند مستوى دلالة إحصائية (0.001) لصالح متوسط العينة، كما يلاحظ أن هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط العينة (5.90) و المتوسط الفرضي (4.5)، على بعد المشكلات العامة لصالح متوسط العينة عند مستوى (0.001).

كذلك يوجد فرق ذو دلالة إحصائية (عند مستوى 0.01)، بين متوسط عينة الدراسة على الدرجة الكلية للمقياس (15.80)، والمتوسط الفرضي للمقياس (12.50)، مما يشير إلى عدم ارتفاع مستوى المشكلات لدى عينة الدراسة ككل، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة السعيد وعدوان (2013)، التي توصلت إلى أن للهجرة غير الشرعية انعكاسات ومشكلات نفسية واجتماعية تطال المهاجرين، وهذا يتفق مع نظرية التفسير النفسي والاجتماعي التي ترى صعوبة تكيف المهاجرين مع المجتمع.

السؤال الثالث:- ما أهم المشكلات الاجتماعية والنفسية لبلد العبور أو التي يستقر بها المهاجر غير الشرعي؟ وللاجابة عن هذا السؤال نعرض نتائج المقابلة والاستبيان.

المقابلة- ارتأى الباحثون دعم دراستهم بعدد من المقابلات واختاروا لهذا الغرض عددا من المسؤولين لكونهم لهم دراية وخبرة في مجال الهجرة غير الشرعية وكذلك عدد من المهاجرين غير الشرعيين، والمسؤولون اللذين أجريت معهم الدراسة العميد إدريس الكاتب رئيس جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية بالحكومة المؤقتة ومكلف كذلك من حكومة الوفاق بملف الهجرة في المنطقة الشرقية، والمقدم رمزي رمضان عطية رئيس فرع مكافحة الهجرة غير الشرعية شحات، والرائد عبدالسلام الشرع رئيس وحدة التحقيق بفرع شحات،

وكانت أهم المشاكل تتمثل في:-

1-عدم وجود أي دعم يذكر للجهاز سواء مادي أو عيني مما أدى إلى تقصيره في أداء دوره المناط به اتجاه المهاجرين على الوجه الأمثل.

- 2- الانقسام الحاصل في الدولة اثر سلبا على الجانب الأمني للحدود مما أستغل من المهاجرين من دول الحوار في التهريب وتصدير الإرهاب وغيرها من المشاكل، وهذا يتفق مع ما أشارت إليه دراسة الدغاري (2016)، ودراسة دراسة المصري (2014).
 - 3- هشاشة الجانب الأمني جعلت من المنافذ سوقا رائجة لدخول الهجرة غير الشرعية، وهذا ما نجده في دراسة الزنتاني (2013).
 - 4- تعرض المهاجرون لأنواع شتى من الابتزاز والتعذيب داخل (المخازن) من قبل عصابات التهريب التي تشكل منظومة تعمل بين ليبيا والدول المجاورة.
 - 5- تم ضبط خلال السنوات (2015 - 2018) 17260 مهاجر غير شرعي، رحل منهم 12144 مهاجر، منهم 1116 مهاجر مصابين بأمراض معدية تتمثل في :- الإيدز، الوباء الكبدي، السل، الدرن، الملاريا، من ضمن هؤلاء من يعمل في مطاعم ومذابح دواجن، ناهيك عن الأعمال الأخرى التي مرتبطة بالمجتمع، كما أن عدد 250 مهاجر تم ضبطهم في قضايا جنائية تتمثل في :- المخدرات والخمور، السرقة والحراية، انتحال الشخصية والتزوير، الدعارة والسحر والشعوذة، حيازة أسلحة نارية وبيضاء، وأفرج عن 5116 حالة بعد أن تمت تصفية أوضاعهم، كلفت عمليات القبض والإيواء والترحيل خزانة الدولة خلال 3 سنوات ما يقارب من اثنين مليون كتنذكر سفر وتموين (إحصائيات أعدها جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية شحات بالمنطقة الشرقية)
 - 6- أغلب المهاجرين المتواجدين في المنطقة الشرقية من الجنسية المصرية والسودانية إضافة إلى جنسيات أخرى، ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسة المصري (2014).
 - 7- أغلب المهاجرين الذين يأتون للمنطقة الشرقية لا يفكرون في الهجرة إلى أوروبا بل يعتبروا ليبيا هي الجهة المقصودة.
 - 8- المهاجرين اليمنيين والارتريين يقعون فترة طويلة في الحجز وتتم مراسلة المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين حتى تضمن لهم اللجوء لدولة أوروبية تحاشيا لعدم إرجاعهم إلى بلدانهم نظرا لخطرهم عليهم.
 - 9- ساهم المهاجرين في انتشار الظواهر السلبية كالرشوة والتزوير والتسول والمخدرات والسرقة، تجارة الأسلحة.
 - 10- هناك من المهاجرين غير الشرعيين من تم توظيفه من قبل الجماعات الإرهابية للقيام بأعمال تفجيرية وقتل مقابل حصولهم على الأموال.
 - 11- وجد من بين المتسولات من برفقتها أطفال تبين أنها ليسوا أبناءها بل قد استأجرتهم لتستعطف الناس بهم مقابل 70 دينار يومي لكل أسرة طفل.
- أما أهم المشاكل التي استخلصت من المقابلات لعدد 5 أفراد من المهاجرين غير الشرعيين من دولة مصر والسودان فكانت على النحو التالي:-
- 1- أغلب المهاجرين الذين يأتون للمناطق الشرقية يأتون عبر منافذ سرية برية بالمناطق الحدودية الجغوب ومساعد والكفرة عن طريق عصابات تهريب.
 - 2- غرض أغلب المهاجرين غير الشرعيين العمل والاستقرار داخل ليبيا باستثناء الجنسيات اليمنية والارترية فغرضهم الحصول على لجوء لدول أوروبا أو الذهاب للمناطق الغربية للهجرة غير الشرعية عبر البحر.
 - 3- أغلبهم تم القبض عن طريق استيقافات يقوم بها أفراد جهاز المكافحة أو عن طريق إحالات من البحث الجنائي والنيابة في قضايا معينة.

4-أغلب المهاجرين في قلق وحالة نفسية سيئة والمستقبل غير واضح لهم.

5-أعلالمشاكل النفسية والاجتماعية حسب الاستبيان:

الفقرة 10 هل تشعر بالحنج في وجود الآخرين؟ تحصلت على نسبة (90%)، من أفراد العينة لديهم هذه المشكلة الاجتماعية.

الفقرة 24 هل تعرضتم لأي ابتزاز أو أذى من بعض المهربين؟ تحصلت على نسبة (90%)، مشكلة عامة.

الفقرة 1 هل تعيش في أحلام اليقظة؟ (84%)، من أفراد العينة لديهم هذه المشكلة النفسية.

الفقرة 14 هل تجد صعوبة في تحقيق توقعات أسرنا؟ (84%)، من أفراد العينة لديهم هذه المشكلة الاجتماعية.

الفقرة 3 أنت نافذ الصبر وتغضب بسرعة (70)، من أفراد العينة لديهم هذه المشكلة النفسية.

تاسعا: التوصيات:

- بث روح الوطنية وتقوية الانتماء لدى المواطنين وإشعارهم بأن ليبيا هي بيتهم الكبير الذي يجب المحافظة عليه.
- التركيز على برامج التوعية لدى المواطنين من أضرار الهجرة غير الشرعية المتمثلة في انتشار الأمراض الخطيرة والجرائم.
- توعية أفراد الشعب خاصة الجهات الأمنية - التي تتعامل مع المهاجرين- باحترام أدمية الإنسان وإتباع الطرق القانونية دون تحقيرهم أو ابتزازهم أو النيل منهم.
- كذلك توعية المجتمع بأن هذه الفئات ضحية لنوائب رمت بهم على أرضنا فيجب أن نراعي تعاليم ديننا الحنيف في التعامل معهم سواء بالمنع أو القبول لهم.
- حث الدول والمؤسسات العالمية على خلق برامج تنموية بالبلدان الفقيرة لتكون بيئة حاضنة لمواطنيها بدل أن تكون بيئة طاردة تسبب مشاكل لسكانها وللدول التي تهاجر إليها.
- إجراء دراسات مشاهجة على عينات أوسع ومناطق من ليبيا، مختلفة للوقوف على المشاكل النفسية والاجتماعية للمهاجرين غير الشرعيين وللمجتمع.

المراجع:

أبوزيد، محمد إجمد (2019). الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي (2011-2017)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

بوحرده، عمر موسى (2014). سوسيولوجيا الصناعات الصغيرة، دار الأنجلو للطباعة والنشر، القاهرة.

جاسم، عبد الله أبو رغيف (1981). المشكلات النفسية والاجتماعية لدى عمال الصناعة وأثرها على الإنتاج في العراق، رسالة ماجستير ، بكلية التربية جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية.

جبر، مُجد جبر(1996). "بعض المتغيرات الديموغرافية المرتبطة بالأمن النفسي"، مجلة علم النفس، العدد 2، القاهرة، ص ص80-93.

جلي، علي عبدالرازق (1984). علم اجتماع السكان، دار النهضة العربية، بيروت.

الحوات، علي الهادي وآخرون (1995). دراسات في المشكلات الاجتماعية، منشورات مكتبة طرابلس العالمية، طرابلس.

دسوقي، كمال (1985). علم النفس ودراسة التوافق، الزقازيق، ط 2 ، كلية التربية جامعة الزقازيق .

الدغاري، أمبارك إدريس (2016). "مخاطر الهجرة الغير الشرعية من أفريقيا إلى أوروبا والسياسات المتخذة لمكافحتها"، المجلة الليبية العالمية، جامعة بنغازي، العدد الثامن.

ذياب، شوقي وبوعكاز، صبرين (2016). البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في منطقة غرب المتوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي التبسي، المغرب.

الزنتاني، مُجد أعبيد (2013). آثار الهجرة الإفريقية غير الشرعية إلى أوروبا على بلدان العبور: ليبيا نموذجاً، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية، ماليزيا، نيلاي.

سمير، عياد مُجد (2007). سياسات الاتحاد الأوربي تجاه دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام.

الشيباني، عمر التومي (1976). الأسس النفسية والتربوية لرعاية الشباب، دار الثقافة، بيروت.

فكرون، عزالدين مختار والجد، علي مفتاح(2017). واقع الهجرة غير الشرعية، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد 6، العدد 1، جامعة المرقب، الخمس.

فيصل وآخرون (2003). الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية، الجزائر، مخبر علم اجتماع الاتصال، ص33.

الكميشي، أحلام مُجد (2017). "الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا بين حساسية الموقف وعبثية المواجهة"، www.libya-al-mostakbal.org/95/23123، تاريخ الزيارة (2019 /05/12).

ماهر، مُجد محمود عمر (1986). قائمة مشكلات الشباب، جامعة الكويت ، كلية الآداب ، قسم علم النفس.

مُجد، عاطف غيث (1990). قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص ص: 289-290.

المهون، عبدالجليل زيد (2006). "قراءة معاصرة لمفهوم الأمن الجماعي"، مجلة الرياض، الرياض، العدد 1378.

المصراحي، عبد الله أحمد عبد الله (2014). "الهجرة غير الشرعية، بالمجتمع الليبي: دراسة اجتماعية ميدانية على المهاجرين غير الشرعيين بمركز قنفودة بمدينة بنغازي"، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، المجلد (30) العدد (59) ص ص 193-228.

عيد، آمال (2009). "دراسة نفسية للهجرة غير الشرعية واللجوء في ظل نظرية ماسلو للحاجات" مجلة دراسة نفسية وتربوية ، عدد (3) ديسمبر ص ص 153-169.

نور، عثمان محمد الحسن والمبارك ، ياسر عوض الكريم (2008). "الهجرة غير المشروعة والجريمة"، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الأمم المتحدة، (2018/3). تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/n1803950_0.pdf، (2019/9/3).

تقرير ألماني: تعذيب وانتهاكات «ممنهجة» في حق المهاجرين بليبيا، جريدة الوسط، تاريخ الزيارة الأربعاء 21 / 6 / 2019 <http://alwasat.ly/news/libya/123160>

American psychiatric Association (1994) "Diagnostic and statistical manual of Mental Disorder" (DSM-IV) , (4th Ed.) , DC.APA. author Washington.

Claudesmouts, Marie (1998). "Les Nouvelle Relation International esPratique et Theories", presses de science PQ, Paris.

Meyers ,Eytan (April 2004). "international immigration policy a theoretical and comparative analysis", Palgrave, Macmillan first edition, USA.